

163428 - إذا جعل شعره ضفائر فهل يلزمه نقضها في الوضوء والغسل والصلاة

السؤال

هل يجب على الرجل فك ضفائره لكي يتوضأ أو يغتسل أو يصلي . أو هل يجوز أن يصلي بالصفائر في شعره.

الإجابة المفصلة

أولا :

تطويل الرجل شعر رأسه ، وجعله ضفائر ، سبق بيان حكمه في جواب السؤال رقم (69822) .

ثانيا :

الواجب في الوضوء مسح الرأس ، لا غسله ، لقوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

(المائدة/6

وعليه فلا يجب نقض الصفائر للرجل أو المرأة ، بل يلزم مسح الرأس من منابت الشعر إلى القفا ، ولا يلزم مسح ما نزل عن القفا ؛ لأن الرأس ما له التروؤس ؛ يعني : ما كان عاليا فقط.

قال في "كشاف القناع" (1/99) : " (ولا يجب مسح ما نزل عن الرأس من الشعر) لعدم مشاركته الرأس في التروؤس (ولا يجزئ مسحه عن الرأس ، سواء رده فعقده فوق رأسه أو لم يرده) " انتهى .

الثالث :

يلزم في الغسل إيصال الماء إلى جميع البدن وإلى باطن الشعر ، لكن رخص الشارع للمرأة إذا ضفرت شعر رأسها ، وأرادت الغسل أن تحثو الماء على رأسها بحيث يصل إلى أصول شعرها ، ولا يلزمها نقض صفائرها ، والرجل في ذلك مثل المرأة .

وذلك لما روى مسلم (330) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ

إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ صَفَرِ رَأْسِي فَأَنْقُضُهُ لِعُغْسِلِ الْجَنَابَةِ قَالَ

: (لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِّيَاتٍ ثُمَّ

تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ) .

وفي رواية له : (فَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ فَقَالَ لَا) .

قال النووي رحمه الله في شرح

مسلم : " فمذهبنا ومذهب الجمهور أن صفائر المغتسلة إذا وصل الماء إلى جميع شعرها

ظاهره وباطنه من غير نقض لم يجب نقضها ، وإن لم يصل إلا بنقضها وجب نقضها ،
وحديث أم سلمة محمول على أنه كان يصل الماء إلى جميع شعرها من غير نقض ؛ لأن إيصال
الماء واجب . وحكي عن النخعي وجوب نقضها بكل حال ، وعن الحسن وطاوس وجوب النقض
في غسل الحيض دون الجنابة ، ودليلنا حديث أم سلمة " انتهى .
وقال في "المجموع" (216 /2) : " قال أصحابنا : ولو كان لرجل شعر مضمور فهو كالمرأة
في هذا والله أعلم " انتهى .

وقال

ابن قدامة رحمه الله : " والرجل والمرأة في هذا سواء ، وإنما اختصت المرأة بالذكر ؛
لأن العادة اختصاصها بكثرة الشعر وتوفيره وتطويله " انتهى من "المغني" (1/299) .

وقال الشوكاني رحمه الله في

"السييل الجرار" (1/72) :

" قوله : (وعلى الرجل نقض الشعر) .

أقول: ليس في هذا دليل صحيح يدل على وجوب ذلك ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال : (أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثا) ... [أحمد "2/132 - 133" ،
البخاري "254" ، ابن ماجه "276"] .. والأحاديث بنحو هذا كثيرة .
ويؤيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب ذلك على النساء ، كما في الصحيح من
حديث أم سلمة ... ؛ والنساء شقائق الرجال ، فهذا التعليم لأم سلمة يدل على أن حكم
الرجال في ذلك حكم النساء ، ولم ينتهض دليل صحيح يدل على التفرقة بين الرجال
والنساء " انتهى .

وقد سئلت اللجنة الدائمة :

" هل هناك فرق بين غسل الرجل والمرأة من الجنابة ، وهل تنقض المرأة شعرها أو يكفيها
أن تحثي عليه ثلاث حثيات من الماء للحديث ، وما الفرق بين غسل الجنابة والحيض ؟ " .

فأجابت :

" .. لا فرق بين الرجل والمرأة في صفة الغسل من الجنابة ، ولا ينقض كل منهما شعره
للغسل ، بل يكفي أن يحثي على رأسه ثلاث حثيات من الماء ، ثم يفيض الماء على سائر
جسده ... " انتهى من "فتاوى اللجنة الدائمة" (5/349) .

رابعاً :

لا حرج في صلاة الرجل مع ضفره لشعره ، لكن يكره له العقص ، وهو جمع هذه الضفائر حول

الرأس كما تفعله النساء ، أو جمع الشعر وعقده في مؤخرة الرأس ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوض من ورأيه ، فقام فجعل يحلته ، فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس فقال : ما لك ورأسي؟! فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ) رواه مسلم (رقم/492) .

قال المناوي رحمه الله : “(معقوض) أي : مجموع شعره عليه (مثل الذي يصلي وهو مكتوف) أي : مشدود اليدين إلى كتفيه في الكراهة ؛ لأن شعره إذا لم يكن منتشرًا لا يسقط على الأرض ، فلا يصير في معنى الشاهد بجميع أجزائه ، كما أن يدي المكتوف لا يقعان على الأرض في السجود . قال أبو شامة : وهذا محمول على العقص بعد الضفر كما تفعل النساء ” انتهى من “فيض القدير” (3/6) .

وجاء في “الموسوعة الفقهية” (109 /26): “اتفق الفقهاء على كراهة عقص الشعر في الصلاة ، والعقص هو شد ضفيرة الشعر حول الرأس كما تفعله النساء ، أو يجمع الشعر فيعقد في مؤخرة الرأس ، وهو مكروه كراهة تنزيه ، فلو صلى كذلك فصلاته صحيحة ... والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد مع المصلي ، ولهذا مثله في الحديث بالذي يصلي وهو مكتوف .

والجمهور على أن النهي شامل لكل من صلى كذلك ، سواء تعمده للصلاة أم كان كذلك قبل الصلاة وفعلا لمعنى آخر وصلى على حاله بغير ضرورة ، ويدل له إطلاق الأحاديث الصحيحة وهو ظاهر المنقول عن الصحابة .
وقال مالك : النهي مختص بمن فعل ذلك للصلاة ” انتهى .
والله أعلم .